

تداعيات متلازمة الفوضى الناتجة عن الثورات العربية - الإرهاب الدولي -

الجريمة المنظمة على إقليم شمال إفريقيا: تونس ومصر أنموذجا

Consequences of chaos syndrome resulting from the Arab revolutions- international terrorism-the organized crime in the North African region

Tunisia and Egypt as a case study



أ/ سهام بوهالي

جامعة الجزائر 3 - (الجزائر)

مخبر السياسة الدفاعية للجزائر: الواقع والآفاق

bouhali.sihem@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2024/06/15

تاريخ القبول: 2024/05/31

تاريخ الارسال: 2024/03/15

ملخص: ستحاول هذه الورقة البحثية أن تحلل التحولات الجيواستراتيجية التي حدثت بعد عملية إنهيار النظم السلطوية، في عدة دول عربية وذلك خلال أقل من ستة أشهر في كل من مصر وتونس وليبيا؛ والتي تمّ تشبيهها بالمصيدة الانتقالية ونتيجتها تحديات تفكيكية للدول. وعليه، كان جليا أننا امام ديناميكيات جديدة فحاولنا الربط بين ظواهر هي بمثابة مخرجات للثورات العربية سواء داخل الدولتين أو إقليم شمال إفريقيا ككل ساهمت في خلق الفوضى وزيادة لحدة التهديدات على مستوى الحدود، نتيجة تنامي العديد من الجماعات الارهابية خاصة بعد ظهور داعش إلى جانب الجريمة المنظمة، مما يفرض عليها إعادة تقييم مصادر التهديد وتطوير مقاربات أمنية مشتركة جديدة لمجابهتها والحفاظ على مجالهما الجيو-أمني.

الكلمات المفتاحية: الحراك العربي؛ الجماعات الإرهابية؛ التهريب؛ مركب الأمن الإقليمي؛ المبادرات الأمنية.

Abstract: This study aims to analyze the geopolitical changes that have occurred in numerous Arab countries such as Egypt, Tunisia and Libya following the collapse of the authoritarian regimes within less than six months. These geopolitical shifts were a transition trap, giving rise to a multitude of challenges that threaten various nations. To address these evolving dynamics, we sought to establish connections between some outcomes of the Arab revolutions, that have contributed to the chaos, within Tunisia and Egypt or across the North African region, and the heightened border threats resulting from the proliferation of terrorist groups especially DAESH and the rampant spread of the organized crime. Consequently, Tunisia and Egypt find themselves compelled to reassess the sources of these threats and to formulate common security strategies to effectively counter them in order to safeguarding their geopolitical safety and security.

key words: Arab Hirak; terrorist groups; smuggling; regional security complex; security initiatives.

. مقدمة:

بدأت ثورات الربيع العربي في عدة دول عربية وخلال أقل من ستة أشهر سقطت ثلاث أنظمة عربية في شمال إفريقيا، في حين حاولت عدة دول أخرى وضع عدة إصلاحات ومسايرة التغيرات الأمنية بهدف الحفاظ على استقرارها وأمنها الداخلي لأن ما حدث في مصر وتونس وليبيا كانت له عدة آثار سلبية، فليبيا لوحدها، على سبيل المثال، ساهمت في تهريب عدة أسلحة وبيعها إلى الجماعات الإرهابية والمتاجرين بالأسلحة، وهو ما ساهم بطريقة مباشرة في تأجيج اللاإستقرار بمنطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي.

عليه، كان واضحا حتى الآن أننا أمام ديناميكيات جديدة في المنطقة، فقد أجريت إنتخابات في مصر، ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب، وخلالها فازت الأحزاب الإسلامية في تونس، مصر والمغرب بأكثرية المقاعد البرلمانية، وشكلت بعد ذلك حكومات إئتلافية مع الأحزاب العلمانية. إنطلاقا من الوضع الذي رسمه هذا الصعود الإسلامي بعد الثورات العربية أو ما تم تسميته بالحراك أو الربيع العربي فإننا وبلا شك نلاحظ تحولا في المشهد السلطوي في الدول كلها، بإستثناء الجزائر، دون أن ننسى الوضع الأمني في مصر، فبعد تشجيع الإسلاميين لاحظنا تراجعا في التأييد بعد أن تقلدوا مناصب الحكم في البلاد ما يعني حدوث سيناريو جديد كان غير متوقع، وهو عودة النظام القديم بوجوه أخرى، وبالتالي ستحاول هذه الورقة البحثية أن تحلل التحولات الجيوإستراتيجية التي حدثت بعد عملية إنهيار النظم السلطوية، وفشل التيار الإسلامي، من جهة، وما أفضت إليه هذه التحولات من زيادة حدة التهديدات اللاتماثلية في المنطقة والانفلات الأمني إلى اليوم وبالتحديد من فترة 2011 إلى 2016 خاصة بفعل التحالف ما بين التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة.

لقد وقع إختيارنا على دراسة وتحليل دولتين هما تونس ومصر، فسيتم دراسة ومقارنة الوضعية الأمنية لكليهما وكذا تعاملهما مع هاته التهديدات والانفلات الأمني بإقليم شمال إفريقيا بسبب الأوضاع في ليبيا ومشاركتها نفس الحدود لها، فالهدف من الدراسة هو فهم سبل إرساء مركب أمني إقليمي في المنطقة من أجل تحقيق استقرارها وخلق التوازن بين البيئات الأمنية المختلفة، فدول المنطقة تشترك وتتجانس من حيث الأبعاد التاريخية، الحضارية والثقافية، الإرث الاستعماري المشترك، مما يتوجب أن تكون الباعث للاندماج وتحقيق فكرة الإقليمية.

هذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت ثورات الربيع العربي في خلق نوع من الفوضى وزيادة في حدة التهديدات اللاتماثلية في منطقة شمال إفريقيا؟.

للإجابة عن السؤال الرئيس المطروح تكون من خلال محاولة تحليل كل تهديد على حدى وربطه بمخرجات ثورات الربيع العربي، كما تقتضي الضرورة وضع فرضية أساسية كحل أو إجابة مؤقتة لتحليل موضوع الدراسة على النحو الآتي:

-كلما زادت سبل التعاون لمواجهة مختلف التهديدات كلما أدى ذلك إلى خلق الاستقرار بين دول المنطقة من أجل مواجهة التهديدات اللاتماثلية المشتركة.

أما من حيث الإطار النظري فقد اعتمدنا على مقاربة مركب الأمن الإقليمي بما أن دول المنطقة هواجسها وتصوراتها للأمن مترابطة فلا يمكن بحثها بمعزل عن بعضها البعض، وتجسيدا لفكرة "السلام عبر أجزاء". تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية، وهي كالآتي:

- رصد مظاهر ومؤشرات الثورات العربية في تونس ومصر
- إبراز تداعيات تهديدي الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة على الأمن الإقليمي
- تقييم الاستراتيجيات والمبادرات الأمنية المشتركة للتعامل مع التهديدات اللاتماثلية

1. رصد مظاهر ومؤشرات الثورات العربية في تونس ومصر

بدأت الثورات والاحتجاجات المؤيدة للديموقراطية في العديد من الدول العربية عام 2010 مما أدى إلى تغييرات شملت مختلف المستويات السياسية والاجتماعية بشكل جذري سواء في الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا تم تشبيهها بالمصيدة الانتقالية؛ ميّزتها المظاهرات الحاشدة المناوئة للأنظمة القائمة يتقدمها الشباب ووصول الإسلاميين للحكم في كلاً من مصر وتونس إلى جانب ليبيا واليمن وسوريا والعراق.

1.1 مظاهر الاحتجاجات والانتفاضات في تونس ومصر:

رفعت حركة الاحتجاج الشعبي شعارا واحدا، هو: التغيير وأصرت عليه بطريقة فاجأت بها الطبقة السياسية والرأي العام العربي والعالمي، فضلا عن الأنظمة العربية التي لم يستوعب معظمها ما حصل باعتباره كان سريعا وثوريا ساهم في تغذيته الأوضاع الداخلية والتراكم التسلطي والشعور بالقمع واللاحرية، كما ساهمت وسائل الاتصال الحديثة في إسماع صوت الثائرين والمحتجين ما جعلها موجة ثورية.

1.1.1 الثورة التونسية: عرفت تونس قبل عام 2011 انتفاضات محلية معزولة في وسط البلاد وجنوبها منذ عام 2008، لكن نظام الرئيس "بن علي" ينجح في كل مرة بقمعها عن طريق التهيب واعتقال الناشطين، لكن الانتفاضة في سيدي بوزيد التي بدأت شرارتها بغضب فردي يوم 17 ديسمبر 2010 لتتحول لغضب اجتماعي يشمل كل المدن المهمشة دفاعا عن كرامة الشاب "محمد البوعزيزي" الذي حرق نفسه رافضا الإذلال لتنتشر بعدها وتشمل مدنا عديدة في تونس، وتكمن أسباب التظاهر في هيمنة النخبة الحاكمة على كل هياكل الدولة والظلم والتميش والفقر الموقع في العديد من مناطق تونس ومعدل البطالة المرتفعة التي وصلت إلى 30% إلى جانب خرق حقوق الأفراد، بدأت المحاولات في إخماد الثورة عبر التعطيم الإعلامي ومنع الصحفيين من الوصول إلى مناطق الاحتجاجات.

وصفت حركة النهضة التونسية الشرارة الأولى للانتفاضة بأنها مجرد غضب شعبي يعبر عن فشل النظام السياسي، فكان توصيفها اجتماعيا بحث لم تدخل فيه المضامين السياسية، إلا أنه وبعد تفاقم الأوضاع طالبت بالانتقال من حكم الفرد إلى حكم الشعب مستبعدة الخطاب الإيديولوجي فانعكس ذلك إيجابا على نتائج الانتخابات وكسب التأييد الشعبي. (زماموش، 2013، الصفحات 50-51)

2.1.1 الثورة المصرية: لم تكن ثورة 25 يناير من عام 2011 ثورة عفوية، ولا مقررة سلفاً، وإنما كانت عملية تراكمية تطورت على مدى العقد الممتد بين سنوات 2000 و2011 الناشئة عن فشل بنيوي، وتزايد السخط السياسي، والرغبة الكبيرة في الإصلاح وتغيير الوضع الداخلي، خاصة وأن نظام الدولة تجاهل لسنوات رغبات ومطالب شعبه على مختلف المستويات، (شاهين، 2013، الصفحات 102-103)؛ إلى جانب مسألة التوريث وتجاهل النظام اللامتناهي للاحتجاجات العمالية ولتزايد الغضب والسخط الشعبي جراء كافة الأوضاع السالفة الذكر من أسباب ثورة 25 جانفي.

ما تمّ ملاحظته خلال مرحلة الذروة من الثورة أي من 25 جانفي إلى الـ 11 من فيفري وجود تنوّع في هوية المشاركين؛ غالبية من المسلمين ومشاركة ضئيلة للمسيحيين، كذلك شمل التنوع السياسيين من الليبراليين واليساريين في ميدان التحرير ومختلف ميادين الثورة عبر بر مصر، مستلهمين من الثورة التونسية وأخذين الدعم من الثورة الليبية، (محمد، 2012، صفحة 137) ورغم اختلاف ثورات الربيع العربي إلا أنها تشترك في خاصية معينة أنها ثورات شبابية، ذات مسار مستقبلي قادت إلى تحولات حتمية في العالم العربي؛ ولكننا في هذه الورقة البحثية لا نرغب في الحديث عن الثورة وأسبابها لأن العديد من الكتب والمقالات تتناول هذه القضية بشكل مفصّل، وإنما نود أن نتحدث عن الوضع الذي خلّفته الثورة على المستوى القيادي، وكذا مجموع التحولات التي عرفها إقليم شمال إفريقيا نتيجة لهاته الثورات.

2.1 تحول المشهد السياسي في تونس ومصر

بيّنت إستطلاعات الرأي العام بعد هاته الموجة الثورية التي أجريت قبل عام 2011 تطلّع شعوب المنطقة إلى تحسين الحكومة وإستجابتها للرأي العام، ففي مسح لمركز "pew" "بيو" الذي أجري عام 2010 قد بيّن أنّ الأغلبية في العالم الإسلامي بإستثناء باكستان، فضّلت الديمقراطية على السلطوية، (لاريمونت و الصواني، 2013، صفحة 23) والنتيجة، كانت الحاجة لقيام سلطة وطنية إئتلافية من قوى الثورة كافة بحيث لا يقصى فيها أحد باسم الديمقراطية، بحيث تراوحت مواقف ومصادر الفعل السياسي للحركات الإسلامية التي تصدرت المشهد السياسي أثناء الثورة وبعدها ما بين رفض المشاركة الرسمية، وبعه لاحقاً مشاركة كامل القيادات والتفاوض مع النظام مثلما حدث في مصر، أو اتخاذ موقف الانخراط كلياً في الحراك، كحالة حزب النهضة في تونس، والحركة الإسلامية في ليبيا. (SENIGUER, 2012, p. 80)

1.2.1 المرحلة الانتقالية في تونس: أتاحت ثورة 14 جانفي 2011 للإسلاميين فرصة العودة للانخراط في النسيج المجتمعي المدني والفعل السياسي، وبعد عودة الغنوشي في 30 جانفي عام 2011 دعت النهضة لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ورفضت تأجيل الانتخابات من 16 أكتوبر بحجة الجاهزية والاستحقاق الديمقراطي، وحافظت على الأداء المعتدل.

صدرت الحصيلة النهائية لانتخابات المجلس التأسيسي التونسي التي جرت في أكتوبر 2011 يوم 14 نوفمبر من نفس السنة بفوز عريض لحزب النهضة الإسلامية وتمثيلية شاملة في كل التراب التونسي (في كل الدوائر وحتى في الخارج خاصة في ألمانيا وإيطاليا). (التليدي، 2012، الصفحات 175-179)

جدول يمثل: نتائج توزيع المقاعد في انتخابات المجلس التأسيسي بعد الثورة

الأحزاب		المقاعد
حركة النهضة	89	القطب الديمقراطي الحداثي 05
المؤتمر من أجل الجمهورية	29	أفاق تونس 04
العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية	26	حزب العمال الشيوعي التونسي 03
التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	20	حركة الشعب 02
الحزب الديمقراطي التقدمي	16	حركة الديموقراطيين الاشتراكيين 02
حزب المبادرة	05	08 أحزاب أخرى 01
		08 قوائم مستقلة 01
المجموع:		217

المصدر: (France24، 2011)

إذن، من خلال تتبع توزيع المقاعد لكل حزب في الجدول أعلاه نلاحظ أن حزب النهضة لوحده تحصل على 89 مقعد والحزب الذي يليه 29 مقعد، هنا نطرح سؤال مهم كيف نفسر نجاح الإسلاميون في الانتخابات؟. ويتم تفسير هذا التساؤل بشكل منطقي فيما سمي بنظافة الإسلاميين السياسية، أي عدم وجود ما يُلطخ أو يشوب تاريخهم، وكذا تسويقهم للديمقراطية الداخلية بشكل جيد قياسا بالأحزاب الأخرى، وللكفاءة البرمجية التي حرصوا على تطويرها واختيارهم الذي لعناوين الخطاب السياسي؛ برغم أنهم تراجعوا بـ 20 مقعدا لصالح حزب "نداء تونس" في انتخابات 2014 لكنهم مازالوا حاضرين في المشهد السياسي؛ لكن الأمور تغيرت بشكل كبير بعد 2013 رغم محاولات تونس الحفاظ على مكتسبات الثورة؛ ما اضطر حركة "النهضة" للرضوخ والتخلي عن قيادة الحكومة، كما فشلت في فرض مشروعها الإيديولوجي مما أدى في النهاية إلى إقرار دستور مدني يحظر توظيف الدين في السياسة.

كما نوه أستاذ القانون "هيكل بن محفوظ" إلى أنّ الإصلاحات بعد الثورة إلى جانب التغييرات سواء في مجال التشريع والسياسة تعتبر فنية وبطريقة محدودة أو جرى تنفيذها بصورة سيئة مما شكّل صعوبة في بناء الدعم السياسي والقانوني والمؤسسي لهذا الإصلاح. (صايغ، مارس 2018، صفحة 27)

في حال تغير التجربة الديمقراطية في تونس فإنّ كثيرا من الأمور ستتغير مما يعزز العودة إلى النظام الشمولي، إلى جانب التدخلات السياسية في الشؤون التونسية خاصة من الإمارات ومصر بسبب عدائهم الشديد للإسلاميين السياسيين، وتشجيعهم لما قام به "قيس سعيد" باستيلائه على السلطة وهناك تخوف من العودة لنظام "بن علي" نتاج ذلك الفعل أين قام بتعليق عمل البرلمان في 25 جويلية 2021 وأقال بعض الوزراء بمن فيهم وزير الدفأ (رغم ذلك الحيش لم ينجر ويعرقله) وتولى السلطة التنفيذية على القضاء، وصف البرلمان أفعاله بغير الدستورية ووصفها دعاة الديمقراطية بالانقلاب؛ ويعود مكمن هذا الفعل بأنّ "قيس سعيد" مترشح حر ولا ينتمي لأي حزب مما يؤدي إلى كبح تقدم برنامجه، بعد أشهر من الجمود

المؤسساتي والصراع السياسي الداخلي، وبخاصة بعد عجز البرلمان عن إيجاد حل توافقي فيما يخص اثنين من الوزراء، كذلك كان هناك غضب شعبي نتيجة تراجع الاقتصاد بنسبة 10% بسبب جائحة كورونا، وتدهور السياحة بشكل حاد؛ فكان تصرف الرئيس بناء على المادة 80 من الدستور، لكن عند قراءة مضمونها فإن تصرفه لا يتماشى مع ما جاء فيها؛ فلم يتم تشكيل الحكومة الدستورية لمراجعة قراره، ردّ فعل الأحزاب السياسية والمنظمات أنّها استنكرت قراره ودعت للبقاء ضمن الحدود الدستورية لإبقاء السلام كما هو عليه منذ 2013؛ وتفادي ثورة مضادة مثلما حدث في مصر أو حرب أهلية مثلما هو عليه الحال في ليبيا. (مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 12 أوت 2021)

جاء ذلك فإنّ الانتخابات التشريعية لعام 2023 شهدت أقل نسبة مشاركة المقدّرة بـ 11% ناتجة عن العزوف للتوجه لصناديق الاقتراع بما أنّ البرلمان أصبح يتمتع بصلاحيات محدودة للتشريع والرقابة على السلطة، حتى فيما يخص مسألة الرئيس الذي ستنتهي عهده في الـ 23 أكتوبر 2024، لكنّه حسب اجماع الجميع يقوِّض مكتسبات الثورة التونسية.

2.2.1 المرحلة الانتقالية في مصر: حاولت جماعة الإخوان في مصر الاستفادة من قراءة أحداث تونس، ففي بيانهم في 15 جانفي وجّهوا رسالة سياسية للنظام بضرورة الاستماع لصوت الشعب، وأعلنوا عن مطالب ستساعد على تهدئة الاحتقان الداخلي، تركّزت حول إعادة الانتخابات، وتوجيه السياسة الخارجية لعداء الكيان الصهيوني ودعم ما سمته الجماعة الجهاد الفلسطيني، وبعد دعوة حركة 06 أبريل ليوم الغضب في 25 جانفي، رفض الإخوان المشاركة ولكن فيما بعد قالوا بأنّهم لن يتمّ منع شباب الإخوان من المشاركة، (نصارو آخرون، 2012، صفحة 564) فجرت الانتخابات على ثلاث مراحل، وتم الإعلان عن نتائجها النهائية يوم 21 جانفي 2012، حيث حقق حزب "الحرية والعدالة" فوزا كبيرا، في انتخابات مجلس الشعب المصري 2011-2012 بأغلبية كاسحة في «الفردية» وأغلبية نسبية في «القوائم» وحصل على إجمالي 127 مقعد في مجلس الشعب، كما حصل حزب "النور السلفي" على مقاعد أدت إلى اتساع دائرة وجود الإسلاميين في الحكم، كما حصل تحالف حزب العدالة والتنمية على 105 مقاعد من إجمالي مقاعد مجلس الشورى البالغة 180 مقعد، في حين حصل حزب "النور" على 47 مقعدا، وحزب "الوفد الجديد" 14 مقعد، أمّا تحالف الكتلة المصرية حصل على 08 وحزب "الحرية" على 03 مقاعد، وأخيرا حزب "السلام الديمقراطي على مقعد واحد، وما يلاحظ هنا هو هيمنة "تحالف الحرية والعدالة وحزب النور" ليحصدا معا 151 مقعدا. (شاهين، 2013، صفحة 355)

كما أسفرت الانتخابات الرئاسية عن فوز المرشح "محمد مرسي" عن "حزب العدالة والحرية" بنسبة تقارب الـ 52% في جولة الإعادة على منافسه الفريق "أحمد شفيق" رئيس الوزراء السابق، (الجزيرة نت، 2012) فتولّى منصب رئيس الجمهورية رسميا في 30 جوان 2012 بعد أداء اليمين الجمهوري إلى أن تمّ عزله في انقلاب 2013 والذي جاء بعد مظاهرات 30 جوان، أي سنة بعد انتخابه بطريقة شرعية.

إذن، أمام هاته الديناميكيات التي تلت الثورة صنعت سيناريوهات مغايرة أدت إلى الحديث عن فشل التيار الإسلامي في بناء التوافق الداخلي وحشد الشعب، فقد كان هناك تبادل لاتهامات بين الأطراف العلمانية والليبرالية في المعارضة المصرية - لا الناشطون الثوريون وحدهم - تتهمة إدارة الرئيس "محمد مرسي" بأنها تسعى إلى الأخونة عبر اختراق أجهزة الدولة وتعيين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أو المتعاطفين معها، بالمقابل تركت إدارة مرسي بصورة متعمدة وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية ذات الصلة في أيدي الموالين لعهد مبارك، وهو الخيار الذي قوّل بانتقادات من جانب النشطاء الثوريين. (صايغ، مارس 2018، صفحة 17) يتعذر تقديم تقييم مفصل وشامل لأداء مرسي الذي كان من المفترض أن تنتهي مدة رئاسته عام 2015، ولكن التقييم العام الذي كان في فترة توليه للرئاسة كان جد سيء خاصة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والأمني، بحيث ورث النظام الجديد وضعاً مزمياً عن سابقه ولكن ذلك لم يعفه من مسؤولية استمرار زيادة معدلات البطالة والتضخم وغلاء الأسعار في مصر، واعتماده على الاقتراض من صندوق النقد الدولي (أكثر من 04 مليارات دولار) الأمر الذي يعني إرهاب حكومته الجديدة بمزيد من الديون، كما أنه لن يسد العجز في موازنة الدولة. (العوضي، 2013، صفحة 36)

عليه، غياب الثقة بين الأطراف التي تكتلت في ثورة 25 جانفي بهدف إلغاء التسلط ومنع إمكانية توريث الحكم في عائلة مبارك، لكن ما تبينه المؤشرات، فإنّ ما تم هو إعادة إنتاج النظم القديمة بوجوه جديدة مع استمرار نفس البنى والهياكل الاجتماعية الاقتصادية، ولو مع تغير في البنى السياسية العلوية. (مصطفى، 2014، صفحة 147)

حيث أنّ الفكرة الجوهرية في تشكيل الديمقراطية هي أنه لا يمكن أن يولد نظام إلا على أنقاض نظام قائم، بمعنى لا بد من محو آثار النظام القديم وبناء نظام جديد من الأسفل إلى الأعلى؛ وهو الأمر الذي لم يحدث في كلا البلدين، وعليه، فإنّ هاته التراكمات التي شهدتها تونس ومصر بعد الثورة يمكن أن نسميها بفترة عدم اليقين السياسي، لكن بالمقابل هناك انعكاسات لظهور هؤلاء القادة الجدد وكذا تأثيرهم على القضايا الجوهرية التي تمس السياسة العليا للبلدين لما لها انعكاسات على داخل الإقليم وخارجه من جهة، وكيفية التعامل معها لأنّها تمس الأمن الإقليمي ككل من جهة ثانية.

2. إبراز تداعيات تهديدي الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة على الأمن الإقليمي

بعد دراستنا لمكاسب ثورات الربيع العربي في تونس ومصر على المستوى السياسي وما آلت إليه بعدها، ففي المقابل طرحت جملة من التهديدات على المستوى الأمني نتيجة انتشار التنظيمات الإرهابية وكذا الميليشيات المسلحة بالدول المجاورة (ليبيا والسودان)؛ إلى جانب استفحال ظاهرة الهجرة غير القانونية وارتباطها بالجريمة المنظمة مما ساهم في مضاعفة الفوضى في الإقليم.

1.2 مضاعفات الفوضى في إقليم شمال إفريقيا نتيجة للثورات والأزمات العربية: أضحت الصراعات الهجينة ما بين السلطة والاضطرابات المسلحة تزيد من حالة التعقد في أبعادها مما ينجم عنه استعصاء إدارة الصراع أو جهود تسويته، بخاصة مع عامل التدخل الخارجي سواء من الدول الكبرى أو عامل

الانخراط في مجموعات إقليمية فرعية على غرار مجموعة دول الساحل الخمس، لكن ما رأيناه في هاته الأخيرة هو انسحاب مالي منه، لتتبعها بوركينا فاسو والنيجر نهاية عام 2023، مما جعل موريتانيا والتشاد في موقف لإعلان عزمهما على حل هذا التحالف؛ في حين قررت الدول الثلاث المنسحبة تأسيس تحالف جديد تحت مسمى "تحالف دول الساحل"، وهنا ما يجعلنا نتساءل حول ما ستؤول إليه الأوضاع في مالي وكذا إقليم غرب إفريقيا إلى جانب انعكاساته على دول الساحل الإفريقي بالمقابل مع الحدود القريبة من الفواعل التي نحن بصدد دراستها؟!

تجلى تأثير الفوضى الأمنية عبر الحدود في الحرب الأهلية الدائر رحاها في ليبيا حيث أنها تعتبر بؤرة تجمع مختلف التهديدات اللاتماثلية، والتي يربطها خط حدودي مع تونس قدره حوالي 500 كلم ومنفذان بريان، وأشارت العديد من التقارير الأمنية أنّ منفذي العمليات الإرهابية التونسيين قد تلقوا تدريبهم في معسكرات جهادية ليبية.

أما مصر فإنها ترى ما دام أنّ ليبيا غير مستقرة وأنها تدعم الجماعات الإرهابية المصرية بما فيها جماعة الإخوان (التي تعدّ بالنسبة للسلطة المصرية حركة إرهابية، وهذا ما لم أتناوله في الدراسة فقد ركزت فقط على التنظيمات الإرهابية المتبينة لفكرة التطرف والقتل والترهيب إلى جانب مبايعتها سواء للقاعدة أو داعش) ممّا يدفعها بالمقابل لدعم ميليشيات معيّنة ولقوات حفتر في شرق ليبيا من أجل تأمين مصالحها الخاصة في ليبيا وتجنب التداعيات العدائية، حتى لو كان ذلك يعني إطالة أمد الصراع.

عليه، تواجه الحكومة المصرية مفارقة أمنية. فمن جهة، سوف تستفيد من استقرار ليبيا ووجود حكومة مركزية موحدة لتعزيز التجارة والأمن الثنائيين. ومن جهة أخرى، تتنافس مع قوى إقليمية أخرى على النفوذ في ليبيا، مثل قطر وتركيا الداعمين للجماعات الإسلامية، بينما هدفها الأساسي هو إحتواء جماعة الإخوان المسلمين والإسلام السياسي. (WESTENBERGER, january 2019, p. 10)

بالتالي، فإنّ الجميع يعمل على استغلال حالة التأزم سواء في ليبيا أو ما تشهده السودان إلى اليوم، وما ينجرّ عنها من انعكاسات على المجال الأمني، بما فيها الجماعات الإرهابية والخلايا النائمة التي تنتظر الإشارة من أجل إعادة إحياء الأنشطة الإرهابية بشكل واسع، والحوّول أمام تجفيف منابع تمويلها باستغلال التكنولوجيا والكوادر في عمليات التعبئة والتجنيد.

2.2 التهديدات الأمنية المشتركة في تونس ومصر وانعكاساتها على الأمن الحدودي: شهدت تونس ومصر استفحالا لظاهرة الإرهاب خاصة بعد 2011 إلى غاية 2016 نتاج لسياسة الفوضى الخلاقة التي تعمل على إذكائها الدول الكبرى، مما ساهم في خلق ميليشيات مسلحة وجماعات متطرفة ترتكب أعمال العنف والإرهاب بوحشية، إلى جانب ارتباط هاته التنظيمات بجماعات الجريمة المنظمة للحصول على التمويل لتنفيذ عملياتها، وما ينجرّ عنه من تقويض لدعائم الأمن وتدمير الاقتصاديات واضعاف لأنظمة الحكم.

1.2.2 تصاعد العنف الجهادي نتيجة التوترات السياسية: صار جلياً اليوم أنّ هناك تطورا ملحوظا لظاهرة الإرهابية في تونس إذ تمّ رصد ذلك من خلال عدّة معطيات وهي أنّه بعد أقول "الجماعة الإسلامية

للقتال التونسي " (GICT) التي تأسست سنة 2000م بالتنسيق مع تنظيم القاعدة، والتي كان من بين أهم أنشطتها خطف السواح، فبعد اعتقال مؤسسها عام 2010؛ فإن ثورة الياسمين مهدت لعودة نشاط الجماعات الإرهابية إثر هروب إرهابيين من السجون في الليلة الفاصلة بين 13 و14 جانفي 2011، وبعدها تم إصدار العفو العام على القيادات الإرهابية، وقد شكل هؤلاء القيادة الأولى المؤسسة لتنظيم أنصار الشريعة، وسيطروا على الأحياء الشعبية مباشرة إثر الثورة واستغلوا المساجد وعينوا الأئمة الموالين لنشر الفكر الإرهابي، وهذا يعدّ مؤشرا خطيرا على ارتقاء الحركة الإرهابية فبعد حالة المنافي والسجون قبل أحداث الثورة إلى حالة التنظيم مما سمح لها بالتحرك بشكل مرن على التراب التونسي وخارجه؛ من أجل تحقيق المشروع الإرهابي ذو التصور القتالي والمناهض للدولة المدنية وسعيه لإزالتها، من خلال اعتماد السرية في عملها التنظيمي، وسعت كذلك إلى استغلال الفضاء الليبي بداية من شهر ماي 2011 لتدريب كوادرها على استعمال السلاح بمعسكر درنة تحت إشراف "أحمد الرويسي" و"عادل السعيد" وآخرين، إلى جانب التدريب في مالي تحت إشراف "كتيبة المثلثون".

(المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 12 أكتوبر 2016، الصفحات 01-81)

فنشطت في البداية "أنصار الشريعة" خاصة في الفترة من بين 2011 و2013م، بعدها تم إنشاء كتيبة "عقبة بن نافع" الموالية لتنظيم "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي المتمركزة بجبل شعاني منذ 2012؛ أمّا كتيبة "أجناد الخلافة" التابعة لداعش ظهرت عام 2014م وتمركز أنشطتهم في جبال المغيلة وسمامة والسلوم غرب تونس، أسسها "سيف الدين الجمالي"، المدعو بـ "أبو القعقاع"، (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب، 2018) سعت التنظيمات الإرهابية إلى إنشاء معسكرات داخل البلاد من أجل التدريب، وتمّ فيها التواصل مع التنظيمات الإرهابية الجزائرية تحت لواء "AQMI" للاستفادة من الخبرات في حالة المباغثة من قوات الأمن ليتمّ زرع الألغام حول المعسكرات وداخلها لإعاقة تقدمهم نحوها. (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 12 أكتوبر 2016، الصفحات 83-85)

حسب السلطات التونسية أيضا أنّ عدد المقاتلين التونسيين في صفوف تنظيم داعش وصل لـ 3000 مقاتل في أبريل 2015 ليصل في شهر أكتوبر من نفس السنة إلى الضعف (LE BRAS, 2016, p. 66)، وبالتالي تعتبر تونس المصدر الأول للمجندين، وهذا يعدّ أمرا خطيرا ويطرح سؤالا شائكا حول مسألة عودتهم وتبنيهم لأفكار التنظيم الداعشي المتميزة بالفتك والوحشية، والأمر سيّان بالنسبة لمصر خاصة أنّ الخلايا النائمة مازالت في الداخل.

جدول رقم 02: يمثل قائمة بالأحداث والهجمات الإرهابية المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية

تاريخ الهجوم	المكان/التنظيم الذي قام به	ما أسفر عنه
ماي 2011	اغتيال الوكيل الأول بالحرس الوطني "أنيس الجلاصي" بجبل الشعاني/كتيبة عقبة بن نافع	////////////////////
21 سبتمبر 2011	اشتباكات بين الجيش التونسي ومجموعة/ مسلحة مجهولة الهوية بئر زنيقرة	////////////////////
09 فيفري 2012	اشتباك بين الجنود التونسيين وأعضاء شبكة الاتجار بالأسلحة/ بئر علي قرب صفاقس	مقتل 20 شخص
06 فيفري 2013	اغتيال "شكري بلعيد" المنسق العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين	////////////////////
29 أبريل و20 جوان 2013	انفجار تسعة ألغام أرضية زرعها مقاتلون إسلاميون/ بالقرب من جبل الشعاني	قُتل جنديان وجُرح عشرات من أفراد الجيش والحرس الوطني
25 جويلية 2013	اغتيال النائب "محمد البراهمي" نائب المجلس الوطني التأسيسي والأمين العام السابق لحركة الشعب	////////////////////
29 جويلية 2013	كمين وانفجار لغم بمحمية الشعاني	مقتل 08 عسكريين وجرح 03 آخرين
23 أكتوبر 2013	مواجهة مسلحة بين فرقة من الحرس الوطني/ في منطقة الونايسية بسيدي بوزيد	مقتل 06 أعوان من الحرس الوطني وإصابة إثنين آخرين
30 أكتوبر 2013	-عملية انتحارية بحزام ناسف/ بمدينة سوسة -احباط عملية تفجير روضة آل بورقيبة/ بالمنستير	-لم تسفر عن ضحايا غير هلاك منفذها
02 ديسمبر 2013	انفجار لغم بمنطقة العمليات العسكرية المغلقة/ بجبل شعاني	مقتل نقيب وجرح وكيل بالجيش
23 مارس 2015	الهجوم على متحف باردو/ بالعاصمة تونس	مقتل 22 شخص وإصابة 50 آخرين
24 نوفمبر 2015	تفجير الذي الحافلة التابعة للأمن الرئاسي/ العاصمة التونسية/ تبني تنظيم "داعش"	14 قتيل و إصابة 20 آخرين.
07 مارس 2016	ثلاث هجومات ارهابية متزامنة على مقرات امنية بن قردان	مقتل 03 مواطنين و قتل 04 إرهابيين إثر تبادل إطلاق النار
في مارس 2018	تفكيك خلية نسائية ارهابية لداعش	////////////////////
03 جانفي 2019	قام إرهابيان بتفجير أنفسهما باستخدام عبوات ناسفة/ بمدينة جلمة في ولاية سيدي بوزيد	////////////////////
27 جوان 2019	تفجيرين انتحاريين استهدفا عددا من الأهداف الأمنية/ بالعاصمة التونسية،	مقتل شخص وإصابة آخرين.
6 مارس 2020	تفجير إرهابي قرب السفارة الأمريكية في تونس	مقتل ضابط وإصابة 05 من عناصر الأمن.

المصدر: من تنظيم الباحثة بالاعتماد على موقع مرصد الزهر لمكافحة التطرف والصحف العالمية

لابد من قراءة وتحليل هاته المعطيات، فقد لاحظنا تصاعد العمليات الإرهابية إثر الثورة مباشرة ومردده العفو الصادر بحق قيادات تلك الجماعات وفرار الكثير منهم مستغلين الاحتجاجات والفوضى الناجمة عن

الثورة كنقطة أولى؛ أما النقطة الثانية فإن الحركات الإرهابية قد صبّت اهتمامها بالأجهزة الأمنية والعسكرية بالخصوص، وكذا اغتيال السياسيين وهذا مردّه لاهتمامها بإعادة إحياء الجهاد في أرض القيروان. في التسعينات من القرن العشرين الإرهاب في مصر لم يكن مستفحلا وذلك ناجم عن البيئة التقنية التي لم تكن تسمح إلا باتصالات محدودة بين التنظيمات المحلية ونظيراتها الاقليمية، واعتمادها على الدعم المحلي فقط؛ لكن بعد 2011 قام الجهادي "محمد جمل" بتأسيس "شبكة 2011" بعد الاطاحة بنظام مبارك ببناغازي في ليبيا، أين تلقّت عناصرها تدريبا هناك، وقد نشطت في شبه جزيرة سيناء وبعد القاء القبض على قائدها انضم بعض كوادرها إلى تنظيم "ولاية سيناء"، شهدت سنة 2013 بعد الانقلاب على الرئيس المخلوع "محمد مرسي" موجة عنف شديدة نتيجته ظهور جماعات إرهابية جديدة مثل: "كتائب الفرقان" و"جند الإسلام" التي تمثل حركة القاعدة في سيناء قبل اندماجها أيضا في تنظيم "ولاية سيناء" فوفرت الأرضية للتقارب ما بين السلفية الجهادية والسلفيين غير الجهاديين.

عليه، تنظيم "أنصار بيت المقدس" الذي أصبح منذ [08 جويلية] 2014 تنظيم "ولاية سيناء" حامل راية قيادة "التنظيمات الجهادية" والذي يضم فلول تنظيمات أخرى "كجماعة التوحيد والجهاد" التي تناثرت بفعل الضربات الأمنية منذ 2005، وقد أعلنت في 2014 بيعتها لتنظيم داعش لتتني تحالفها الضمني مع القاعدة، كما انتشرت ما بين 2013 و2015 جماعات صغيرة مثل: "حركة المقاومة الشعبية" بالإسكندرية وأخرى بالجيزة، كتيبة الاعداء"، "العقاب الثوري" و"حركة ثوار بني سويف"، أما "جماعة مرابطون" الذين انشقوا عن "ولاية سيناء" بعد قيامهم بإعلان البيعة لتنظيم داعش في جويلية 2015. (جمعة، 2015، الصفحات 27-09) بالتالي، فإن أوضاع ما بعد ثورة 25 جانفي أنتجت بنية تنظيمية جديدة للتنظيمات الإرهابية، والتي تزامنت مع حالة التأزم والاستقرار في أغلب دول المنطقة، فتمركزت التنظيمات الإرهابية في شمال سيناء، وكانت العمليات تتم على شكل عمليات منفردة (وتعرف بنمط الذئب المنفردة). (البحيري، 2017)

عرفت مصر عام 2015م ذروة في صعود الإرهاب، حيث بلغ عدد الهجمات الإرهابية إلى 908 عملية مقارنة بـ 2014 التي شهدت 155 عملية إرهابية و36 عملية في 2013، وبلغت العمليات الإرهابية في شمال سيناء خلال هاته الذروة 313 هجوما، كالعملية الإرهابية التي استهدفت الطائرة الروسية في الـ 31 أكتوبر 2015م ووفاة جميع راكبها المقدّر عددهم بـ 224 شخص، وكانت اول عملية تستهدف هدف أجنبي وذات مستوى عالي، أصبحت القاهرة الكبرى (محافظتا القاهرة والجيزة بالخصوص) ثاني أكبر بؤرة إرهاب في مصر بعد شمال سيناء، لتأتي بعدهما محافظتا الفيوم وبني سويف، ويعود مكمّن هذا التصعيد الاستلهاج بالأنموذج الدعائي لتنظيم داعش عبر مواقع التواصل الاجتماعي والذي عرف استقطابا من الجماعات، (جمعة، 2015، الصفحات 15-19) وما يميّز مجمل العمليات الإرهابية خلال الفترة من (جويلية 2014 وحتى 25 جانفي 2017)، أنّها منحصرة في محافظة شمال سيناء بالضبط شرق مدينة العريش وغرب خط الحدود مع قطاع غزة، واستهداف شبكات الكهرباء والبنية التحتية ووسائل النقل، بجانب استهداف بعض المؤسسات

الاقتصادية، فلم تعد تشمل العمليات الإرهابية الأجهزة الأمنية فقط كما كانت عليه سابقا، وبالتالي توسعت أهداف هاته التنظيمات، كما أعلن قادة تلك الجماعات بشكل صريح على أن هدفهم زعزعة استقرار مصر وحرقها كلية مع إثارة الفزع والرعب لدى المواطنين، وأن تلك العمليات تتم وفق استراتيجيات شاملة وفي إطار العنف المنظم بهدف النيل من سيادة الدولة. (ماجد، 2015، صفحة 10)

إذن، ترجع أسباب تصاعد العمليات الإرهابية للبيئة الإقليمية الحاضنة للإرهاب وانتشار التنظيمات الإرهابية والمسلحة بدول المنطقة، خاصة تلك التي شهدت توترات سياسية في سياق ثورات الربيع العربي، إضافة إلى الأوضاع الاجتماعية التي تؤدي لتفشي ظاهري الفقر والبطالة، (البحيري، 2017) وفيما يخص تبرير هاته التنظيمات الإرهابية لمقاربتهم حول مفهوم الجهاد، تبنيهم لما جاء في كتابات "محمد عبد السلام فرج"، الذي كان يعتبر شخصية مهمة في الجماعات المتطرفة وكتب بيانا بعنوان "الفريضة المهمة"، الذي شدد فيه على واجب الجهاد وكتاباته كانت تهدف إلى تكفير حكام المسلمين على أساس أنهم لا يطبقون أحكام الشريعة الإسلامية ويرتدون عن الإسلام فيجب قتلهم وقتلهم"، من الواضح أن الفهم المنحرف للشريعة الإسلامية وتطبيقها من قبل الجماعات المتطرفة أعطاهم مبررا كاذبا لقتل المسلمين الذين لا يتفقون مع صيغتهم لتطبيق الشريعة الإسلامية، متجاهلين المبادئ الإسلامية. وعليه، فقد اعتمدوا على صيغة مشوهة أخرى تقوم على تكفير الآخرين؛ وتطلق المؤسسات الإسلامية الرائدة في مصر، مثل الأزهر ودار الإفتاء، على هذه العملية اسم "تكفير الآخرين". (MAGED, 2015, p. 150)

جدول رقم 03: يمثل قائمة بالأحداث والهجمات الإرهابية المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية

تاريخ الهجوم	المكان / التنظيم الذي تبناه	ما أسفر عنه / ملاحظات
05 فيفري 2011	تفجير خط الغاز بمدينة العريش	أول عملية بعد ثورة 25 جانفي
19 أوت 2013	عملية إرهابية عرفت باسم مذبحه رفح 02	مقتل 25 ضابط وجندي
05 سبتمبر 2013	محاولة اغتيال وزير الداخلية لامة محمد إبراهيم / "تنظيم أنصار بيت المقدس"	نفذها عنصر انتحاري برتبة رائد سابق في القوات المسلحة
24 ديسمبر 2013	تفجير مديرية أمن المنصورة؛ بعده بوقت قليل تم إسقاط مروحية بواسطة صواريخ محمولة / "تنظيم أنصار بيت المقدس"	قتل 16 شخص وإصابة 134 آخرين، أما المروحية فقد لقي حتفهم جميع من كان على متنها المقدرين بخمسة أشخاص.
24 جانفي 2014	اعتداءين على عناصر الشرطة في الجيزة / "أجناد مصر" بالاشتراك مع "أنصار بيت المقدس".	مقتل 08 عناصر من الشرطة وإصابة أكثر من 90 آخرين
16 فيفري 2014	هجوم انتحاري بحافلة تضم سائحين من كوريا الجنوبية في طابا / "تنظيم أنصار بيت المقدس"	مقتل ثلاثة سائحين وسائق الحافلة المصري
02 أبريل 2014	سلسلة من التفجيرات في جامعة القاهرة / "أجناد مصر"	مقتل ضابط شرطة وإصابة آخرين
19 جويلية 2014	مهاجمة نقطة حدودية بالفراغة قرب الحدود الليبية / "تنظيم ولاية سيناء"	مقتل 21 جنديا من قوات حرس الحدود وتصفية 08 من العناصر الإرهابية
24 أكتوبر 2014	مذبحة كمين كرم القواديس" بمدينة الشيخ زويد / "تنظيم ولاية سيناء"	مقتل 33 من عناصر الأمن وإصابة عشرات آخرين

ديسمبر 2014	ذبح العامل الأمريكي "ويليام هندرسون" على أيدي مسلحين تابعين "لتنظيم ولاية سيناء"	تبني أسلوب القتل الوحشي والعنيف بعد مبايعتها لتنظيم داعش
29 جانفي 2015	بمدينة العريش على مقرات ومنشآت تابعة للقوات المسلحة، ونقاط أمنية في مدينة رفح والشيخ زويد/تنظيم ولاية سيناء	موت العشرات من العسكريين ورجال الشرطة والمدنيين.
03 فيفري 2015	مطار القاهرة الدولي/ "حركة العقاب الثوري"	تم تفكيك قنبلتين يدويتين تزامنا مع وصول مدير شركة "إي بي إم": جيني روميتي" من أجل تخويف المستثمرين الأجانب وضرب الاقتصاد المصري
10 فيفري 2015	سلسلة من الاعتداءات على أقسام شرطة في الإسكندرية/ "حركة العقاب الثوري"	إصابة عشرة أشخاص جراء خمس عمليات باستخدام المتفجرات
14 أبريل 2015	تفجير برج كبرياء مدينة الإنتاج الإعلامي / حركة العقاب الثوري	لتكتسي السواد شاشات أكثر من 40 قناة تلفزيونية
21 أبريل 2015	عين شمس بالقاهرة/ "كتيبة الإعدام"	اغتيال رئيس مباحث قسم المطرية السابق "وائل طاحون"
24 جويلية 2015	اختطاف المواطن الكرواتي "تاميسلوف سالوبيك" وهددت بقطع رأسه إن لم تفرج الحكومة عن جميع السجناء من الإناث خلال 48 ساعة/ "تنظيم ولاية سيناء"	نشر التنظيم في 12 أوت 2015، صورة لسالوبيك تفيد بمقتله، لعدم استجابة السلطات لمطلبهم
15 نوفمبر 2015	الهجوم على فندق بالعريش كان يستضيف القضاة المشرفين على العملية الانتخابية لمجلس نواب الشعب/ "تنظيم ولاية سيناء"	مقتل 07 اشخاص من بينهم قاضيان.
24 مارس 2017	الهجوم على موكب مدير أمن محافظة الإسكندرية	مقتل شرطي وإصابة 04 آخرين
9 أبريل 2017	انفجار لانتحاري داخل كنيسة في مدينة طنطا	قُتل 29 شخصا وأصيب 77 آخرون
26 ماي 2017	إطلاق الرصاص على بعض الأقباط في محافظة المنيا	26 قتيلا وحوالي 27 مصابا بين مسلمين ومسيحيين
05 جوان 2019	كمين بالعريش استهدف نقطة تفتيش أمنية	مقتل ضابط وأمين شرطة وستة مجندين
30 أبريل 2020	انفجار عبوة ناسفة بإحدى المركبات المدرعة جنوب مدينة بئر العبد	موت وإصابة عشرة من أفراد القوات المسلحة
في ماي 2022	نقطة تفتيش في إحدى محطات ضخ المياه شرق قناة السويس/ "تنظيم ولاية سيناء"	مقتل ضابط و 10 جنود
جانفي 2023	هجوم على حاجز أمني بمحافظة الإسماعيلية شرق مصر	مقتل منفذ الهجوم وسقوط ضحايا دون ذكر عددهم

المصدر من: من تنظيم الباحثة بالاعتماد على موقع مرصد الأزهر لمكافحة التطرف والصحف العالمية

بعد قيامنا بمسح لمختلف التنظيمات الإرهابية في مصر منذ ثورة 25 جانفي وكذا العمليات التي قامت بها، فمن خلال قراءتنا للجدول لاحظنا أنّها تتسم باستهداف قوات الأمن من الجيش والشرطة سواء في مقراتهم أو نقاط التفتيش أو أماكن العبور الحدودية، اغتيال قيادات ولقضاة أيضا؛ استهداف لبنية التحتية للدولة: من شركات اقتصادية وخطوط الغاز، إلى جانب الأماكن السياحية وهذا ما تشترك به مع ما وقع في تونس من عمليات، بهدف زعزعة الاستقرار في البلدين، ثمّ لاحظنا تحولا في طبيعة أهداف التنظيمات حيث تمّ المساس بالكنائس فأصبحت هدفا لهم، لاحظنا أيضا أنّه بعد 2016 كان هناك تراجعاً في عدد العمليات وقد وصل إلى أدنى مستوياته في شمال أفريقيا، على الرغم من أنّ نشاط الخلايا مازال مستمرا مقارنة بغرب إفريقيا، خاصة بعد التدخل الفرنسي في مالي 2013م.

مع ذلك، تستمر هذه الجماعات في البقاء في المناطق الحدودية في شمال أفريقيا، ويمكن أن تشكل تهديدا أكبر إذا سنحت الفرصة لعودتها من جديد من خلال الأزمة السياسية في شمال أفريقيا التي تضعف حكومات المنطقة، إنّ التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في ليبيا منخفض حاليا، ولا تسيطر أيّا من المجموعتين على الأراضي ولم تظهر القدرة على شن هجمات منتظمة على قوات الأمن في السنوات الأخيرة، ففي تقييم التهديد الإرهابي العالمي 2024 لا يوجد سبب وجيه للاعتقاد بأنهم قد تخلوا عن طموحاتهم في شنّ الهجمات، لكن مزيجاً من ضغوط مكافحة الإرهاب والتركيز المتزايد للمنظمات الجهادية الدولية على غرب إفريقيا أدى إلى تقليل قدرتها على القيام بذلك، وفي غياب الانهيار المفاجئ لواحدة أو أكثر من دول شمال أفريقيا، ستظل هذه الجماعات مختفية عن المشهد الإرهابي العالمي، (DOXSEE & PALMER, February 2024, pp. 25-26) لكن لا ننس بأنّ الإرهاب لازال قابعا وبقوة في ليبيا مما يعرض الأمن الحدودي لتلك الدول في خطر دائم ومستمر، إلى جانب ما تشهده السودان منذ أفريل 2023 بعد قيام نزاع بين القوات السودانية المسلحة وقوات الدعم السريع وما يحدث فيها من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني مثلما الأمر ما هو عليه في قطاع غزة، وما ينجرّ عنها من عمليات تهجير إلى مصر ودول الجوار.

2.2.2 تصاعد الجريمة المنظمة وارتباطاتها بالهجرة غير القانونية والتنظيمات الإرهابية: تعدّ منطقة شمال أفريقيا المعبر الحدودي الرئيسي لتدفقات التجارة غير المشروعة والتي تسببت في خسائر فادحة بأكثر من 20 مليار دولار منذ عام 2015م نتيجة لهاته التدفقات في المنطقة، في المقابل تبلغ الخسائر التي تكبّدها كلّ من الجزائر ومصر والمغرب وليبيا وتونس بسبب تهريب رأس المال غير المحسوب بين عامي 1970 و 2015 بـ 300 مليار دولار، أين تعدّ المخدرات و التبغ أكثر البضائع المهربة شيوعا، والماريخوانا على رأس تلك البضائع استهلاكاً وتهريباً، حيث صادرت المديرية العامة للجمارك 61 مليون قرصا مهلوسا في عام 2019م.

كذلك، ازداد التعاون بين التنظيمات الإرهابية والجماعات الإجرامية مما زاد من سيطرتهم على مناطق استراتيجية حدودية وسهّل عليهم عمليات تهريب البضائع، وكذا للقيام بالهجمات الإرهابية، فمنفذي

الهجمات في كلاً من باريس وبروكسل ما بين عامي 2015 و2016 كانوا متورطين سابقاً في أنشطة إجرامية عديدة، كما تبدو الروابط بينها جلية أيضاً في تونس؛ حيث حدثت زيادة حادة في السلع المقلدة صاحبها زيادة في النشاط الإرهابي. (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، 2021، الصفحات 10-12)

انطلقت أول عملية تهريب للأسلحة في صيف 2011م التي تم اكتشافها، وكانت بمبادرة من "حلي الرطبي" و"الهاشمي المدني" لاستيراد الأسلحة من ليبيا بغية استخدامها للذود عن أنفسهم في المواجهات مع القوات الأمنية. (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 12 أكتوبر 2016، صفحة 88)

أما في مصر بالإضافة إلى زراعة الخشخاش والقنب والتي تجلب لها سواح ذهب، تتم في شبه جزيرة سيناء مختلف أنشطة التهريب، أهمها تهريب الأسلحة، تهريب المهاجرين الأفارقة إلى داخل الكيان الصهيوني وتهريب الأدوية والسلع الاستهلاكية. (سانمارتان، 2022) وقد اتخذ التهريب مسارات عدة سواء عن طريق البحر إلى إيطاليا وتركيا أو إلى مالطا، أو برا إلى تونس، وخاصة قبالة السواحل الليبية التي يتخذها آلاف الشبان الأفارقة ممراً للعبور إلى الأراضي الإيطالية، إضافة إلى تهريب النفط من ليبيا، (Crisis group Middle East/North Africa, november 2013) وقد أفادت وحدات مكافحة وكشف التهريب عن ضبط سيارة نقل مُحمل معبئة بمكعبات مياه وعدة براميل بقناة السويس وهي في الأصل بها أسلحة: 19 بندقية آلية، و20 خزانة لبنادق آلية، و03 رشاشات، بالإضافة إلى 02 تليسكوب ميدان و02 تليسكوب قناصة، كما تمت مصادرة كميات كبيرة من الذخيرة بلغت 15627 قطعة متنوعة، (اليوم السابع، 2022) وهذا السيناريو يتكرر مراراً وتكراراً ...

حيث أكد مسؤول عسكري مصري لصحيفة «الشرق الأوسط» إن تهريب السلاح من ليبيا أصبح أمراً مخيفاً وخاصة أن عدة دول تقف وراءه، باستخدام سيارات رباعية الدفع محملة بالأسلحة والذخائر والمخدرات تجتاح الأراضي الصحراوية المهجورة على جانبي الحدود المصرية - الليبية، وبلغت كمية المضبوطات حسب قوات حرس الحدود خلال شهري ماي وجوان فقط من سنة 2014م بملايين الدولارات، (حتيتة، 2014) إلى جانب تهريب النفط من ليبيا فنجد كثيراً من الأخبار تفيد تهريبه نحو قوات الدعم السريع بالسودان مما يوجب النزاع بالخرطوم، وحسب ما نقلته قناة "القاهرة الإخبارية" عن مصادر أمنية فقد تم إحباط محاولة تهريب للمخدرات جنوب معبر العوجة الحدودي في جانفي 2024، وتلتها إشتباكات مع قوات الأمن وألقي القبض على ستة تجار مخدرات. (هنداوي، 2024)

عليه، فالعمليات ترتفع بشكل متزايد إلى اليوم بفعل مضاعفات الفوضى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى الحدود البرية مع قطاع غزة وقيام الكيان الصهيوني باستهداف أنفاق تهريب السلاح إلى رفح منذ السابع أكتوبر وما يعرف "بطوفان الأقصى".

فيما يتعلق بمسألة الإتجار بالبشر تُعدّ تونس بلد المنشأ والمقصد للاتجار لها، حيث يشير تقرير صادر عام 2018م أن هناك ما يقارب 800 شخص ضحايا الاتجار بالبشر، نسبة 48٪ منهم من القصر، أين تم تسجيل 742 شخصا بصفتهم ضحايا للاتجار بالبشر في العام الذي سبقه، (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي،

2021، صفحة 12) أمّا في مصر فحسب تقرير لمنظمة العفو الدولية فإنّه بعد ثورة 25 جانفي قد أضحّت بوابة لتهريب البشر بسبب ضعف الرقابة على الحدود والإنفلات الأمني، قدوما من دول القرن الإفريقي وعبورا منها للوصول إلى داخل الكيان الصهيوني، بعد اختطافهم من مخيمات "شجارب" أو من مخيمات شرق السودان، أين يتعرضون لمختلف أنواع العنف الوحشي أثناء محاولات انتزاع الفدية من عائلاتهم ومصير بعض من لا يستطيع دفعها هو القتل، وتشير معلومات المنظمة أيضا إلى وجود شبكة واسعة من المجموعات الإجرامية التي تضم مهربين ومتاجرين بالبشر تعمل عبر حدود هذه الدول، إضافة إلى عملاء مهمتهم جمع أموال الفدية في العديد من بلدان العالم. (منظمة العفو الدولية، 2013)

نخلص في هذا المحور إلى نقطتين مهمتين، الأولى تتعلق بوجود تحول استراتيجي في البنية العقائدية والتنظيمية للتنظيمات الإرهابية خاصة بعد مباحة تنظيم داعش الذي يقوم على الفتك الوحشي، وللوصول إلى خلق تنظيم "الدولة الإسلامية بمصر" و"تنظيم الدولة الإسلامية بقرىوان"، وما يحول دون ذلك إلى الآن هو الجهود الحثيثة المحلية، الإقليمية والدولية للحؤول دونها رغم محدوديتها؛ والنقطة الثانية تتعلق بارتباط الجماعات الإجرامية بالشبكات التي تسهل عمليات الهجرة غير القانونية، مما يسهّل انتقال العناصر الإرهابية والمتطرفة إلى الدول الأوروبية؛ مما يعني ارتباط أيضا مع التنظيمات الإرهابية ويحول دون تجفيف منابعها من أجل تمويل عملياتها في الداخل والخارج.

3. تقييم الاستراتيجيات والمبادرات الأمنية للتعامل مع التهديدات المشتركة

مجمل تداعيات هذه الأوضاع والتهديدات تتطلب بلورة استراتيجيات لمجابهتها وأهمها استراتيجية تدعيم الاستقرار في إقليم غير مستقر؛ ودراستنا هاته تتمثل في الوضع المتأزم بليبيا وخاصة أنها تتشارك حدود كلا الدولتين، إلى جانب المبادرات المحلية، الإقليمية والدولية للتعامل مع التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة؛ مع ضرورة تقييمها لعدم الوقوع في دوامة الأمن.

1.3 استراتيجيات للتعامل مع مضاعفات الفوضى في ليبيا: حدّر وزير الدفاع الفرنسي "Jean-Yves Le Drian" في عام 2016م من خطر انتشار جهادي تنظيم داعش نحو تونس أو مصر، بمجرد طردهم من معاقلمهم في ليبيا، وأعرب "جان إيف لو دريان" عن أسفه، جرّاء عدم اجتماع جميع دول جوار ليبيا، وحتى دول الغرب خاصة فرنسا وإيطاليا، للنظر في مسألة تفريق الإرهابيين بعد الاستيلاء على معاقلمهم؛ (g5sahel, 2016) لذا، ففي مسألة ما يُعنى بما وراء الحدود فقد تبنت مصر مقاربة تقوم على الاستقرار عبر الاحتواء السياسي، وتعارض أي تغيير في أنظمة الحكم وتجلّى ذلك في دعم قوات حفتر بليبيا وكذا الأسد في سوريا، ومكمن دعم مصر للجيش الوطني الليبي لأنّه تعتبره الطرف المؤهل لاحتكار امتلاك السلاح من جهة، والتعامل مع مختلف التهديدات الأمنية من جهة أخرى، وقد سعت في هذا السياق إلى محاولة تطويق حالة الاضطراب الأمني داخل "ليبيا" وتداعياتها وذلك بتقليل تأثير هذه الفوضى الأمنية على مصر بن عبر حدودها الغربية مع دعم التواصل السياسي والتنموي مع قبائل مناطق الحدود الغربية- المصرية.

كما تبلورت استراتيجية مصر في مواجهة مضاعفات التآزمية للوضع الليبي في "آلية دول الجوار الليبي" واستضافت مصر اجتماعها الرابع في أوت 2014م وهي الآلية التي تضم كل من مصر والجزائر وتشاد وتونس حيث تولت مصر دور منسق فريق العمل السياسي بما في ذلك الاتصال بالساسة ومكونات المجتمع المدني في "ليبيا"؛ وقد تفاعلت هذه الآلية مع الرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "برناردينو ليون" وانطلقت في دعم الحوار الوطني الليبي اعتباراً من لجنة "غدامس" في سبتمبر 2014 وحتى اتفاق الصخيرات بالمغرب الموقع في نهاية 2015. (نافذة للفكر، 2016، الصفحات 78-79)

2.3 المبادرات الأمنية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية: واصلت مصر منذ انقلاب الـ 30 جوان 2013 تنفيذ مقارنة شاملة للتعامل مع الأبعاد المختلفة لظاهرة الإرهاب، بهدف تقويض ما يُسمى بالجماعات "المتأسلمة"، فحاولت التوصل إلى اتفاق حول تعريف للإرهاب وعدم استبداله بأي توصيف آخر؛ إلى جانب تعزيز الجهود الدولية لتجفيف منابع تمويل الإرهاب، سواء من خلال الأفراد أو شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أو الدول والكيانات الإرهابية التي تتخذ من بعض المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والإغاثية والدعوية غطاء لجمع التبرعات لتمويل الهجمات الإرهابية، (مدونة الخارجية المصرية، 2021) ومن الناحية القانونية فمصر تتبع نمط الضربات الاستباقية على التنظيمات الإرهابية في سيناء، من أجل الدفاع عن النفس ضد أي خطر محقق أو هجمات محتملة تتم داخل الحدود أو خارجها، (ماجد، 2015، الصفحات 27-28) وذلك ما تبناه المشرع المصري في القانون رقم 94 لمكافحة الإرهاب عام 2015، في الفصل الثاني منه من المواد 12 إلى 35 والذي يمنح غطاء قانونياً لقمع الإرهابيين ومعاقبة كل من حضر وأعد وموّل وروّج لهم أو من زودهم بالوسائل أو توافرت لديه معلومات وأخفى عنهم... وبالتالي يحق للقوات الأمنية مجابتهم واجهاض عملياتهم بالقوة. (قانون 94، 2015)

كذلك تبنت مصر عملية "الممر الآمن" لإعادة إدماج التائبين في المجتمع على غرار ما فعلته الجزائر من خلال مسعى "السلم والمصالحة الوطنية".

أما تونس فتسعى إلى انتهاج مقارنة استراتيجية مختلفة هدفها تحقيق السلم والاستقرار المستدامين، والموازنة بين الضرورات الأمنية على المدى القصير وزيادة التركيز على الانتقال السلمي على المدى الطويل. ففي عام 2015، وفي أعقاب هجمات باردو وسوسة، أعلنت الحكومة الحرب على الإرهاب وخصصت 20 في المائة من ميزانيتها الوطنية للدفاع والأمن الداخلي غير أن العديد من هذه التدابير انطوت على أساليب أمنية صارمة وقمعية، مما أضعف الشرعية التي تعتمد عليها الحكومة في ممارسة سلطاتها، وأوجد بيئة استقطاب ملائمة للمنظمات العنيفة، حيث أنه منح لقوات الأمن سلطات مراقبة واسعة، لتكون نتيجته فرض حالة الطوارئ مرة أخرى كما كانت بعد 2011م والتي تم رفعها بعد الثورة وهو ما يسمح للحكومة بفرض الرقابة على الصحافة وحظر التجمعات التي من شأنها «الإخلال بالنظام العام».

سعت الحكومة إلى تطوير خطاب يمنح الشباب إحساساً بالهدف وشعوراً بالانتماء كبديل عن خطاب الجماعات العنيفة، لكن بسبب الإفراط في سياسة الايقاف التحفظي، والتي تعززت بعد اعتماد قانون عام

2015 بشأن مكافحة الإرهاب، تعرف السجون التونسية اكتظاظاً شديداً. مما سهل عمليات الاستقطاب التي تقوم بها الجماعات العنيفة. البعض يدخلون السجن بسبب ارتكابهم المخالفات بسيطة، ويخرجون منه إرهابيون. (منظمة سيفرورد Saferworld، 2017)

في إطار آخر، من حيث المستوى الإقليمي وهو الأهم باعتبار أنّ حل مشاكل لإقليم معين أسهل نوعاً ما مقارنة مع المستويات الأخرى، خاصة وأنها تتشارك نفس التهديدات والحدود؛ فمن أجل تعزيز التعاون الإقليمي استضافت مصر اجتماع وزراء دفاع وممثلي سبع وعشرين دولة إفريقية من تجمع الساحل والصحراء في شهر مارس 2016 بهدف تعزيز التعاون بينهم في المجال الأمني وخصوصاً مكافحة الإرهاب والاتفاق على إنشاء آلية لتجنب وإدارة النزاعات وتسويتها. وأقرت الدول الأعضاء لتجمع الساحل والصحراء إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب يكون مقره مصر يساعد على تطهير الدول الإفريقية من الإرهاب من خلال توفير الدعم اللوجستي والاستراتيجي ومشاركة المعلومات من كل الدول لتحقيق النتائج المرجوة وتشكيل قوات للتدخل السريع لمواجهة التنظيمات الإرهابية، وقدمت رؤية لكيفية مواجهته في البؤر الساخنة، (نافذة للفكر، 2016، صفحة 79) كما أعلن وزير الداخلية التونسي والليبي عام 2015 على ضرورة نصب أبراج مراقبة على طول الخط الحدودي بينهما، وذلك بهدف الحد من عمليات التهريب ومحاربة الجرائم المنظمة؛ وكانت تونس قد أقامت في العام 2015، جداراً ترابياً لحماية حدودها مع ليبيا يتكون من مجموعة من الخنادق والحواجز، وتعزيزه منظومة مراقبة إلكترونية وجوية، وذلك بهدف مجابهة التهريب وخطر الإرهاب، بينما عززت السلطات الليبية من التواجد الأمني على الحدود مع تونس. (غانمي، 2023)

الدول المغاربية تبني استراتيجية مشتركة للتصدي للجماعات الإرهابية من خلال تعزيز الرقابة على عمليات غسل الأموال من أجل تجفيف منابع تمويل الإرهابيين، ولمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات الأمنية التي ستواجهها، إلى جانب تكثيف تبادل المعلومات والتعاون التام للحد من آفة الإرهاب والجريمة المنظمة؛ إلى جانب تعزيز الرقابة على الإنترنت لأنّ التنظيمات الإرهابية تستخدم الشبكات الاجتماعية لتجنيد الشباب؛ (France 24، 2015) وهذا ما حذّر منه الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية وزير العدل التونسي السابق "محمد الصالح بن عيسى"، في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، من تزايد «مخاطر توظيف الإنترنت ووسائل الاتصال العالمية الجديدة لأغراض تخدم شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة، وبعض اللوبيات التي تنال من السيادة الوطنية للدول، بما فيها الدول العربية والدول النامية، حيث لا تزال فرص الوقاية ضعيفة». (بن يونس، 2023)

من أجل تعزيز أمن الحدود فيتم على المستوى الدولي عدّة مبادرات منها: التعاون في المجال الأمني التونسي-الأمريكي الثنائي منذ 24 مارس 2022 من أجل مكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتأمين الحدود ودعم التكوين والتأهيل لقوات الأمن الداخلي من جميع الأسلاك لمواكبة التطورات التكنولوجية والرقمية في المجال الأمني. (بوابة وزارة الداخلية التونسية، 2022)

من جهته، الإنتربول فقد عمل على إنفاذ مبادرة "Hotspot" التي تُستخدم في إطارها البيانات البيومترية للمساعدة على كشف هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمجرمين الذين يحاولون عبور الحدود بصورة غير مشروعة، حيث تم إطلاق المبادرة في العديد من الدول من بينهاونس وليبيا والعراق، إلى جانب التنسيق بين الإنتربول وأفريبول لتأتي عملية "FLASH-PACT" أول عملية مشتركة بينهما لمكافحة الإرهاب وتفكيك الشبكات التي تقف وراءهم. (الانتربول، 2022)

نخلص في هذا المحور بناء على تقييم لمختلف الاستراتيجيات والمبادرات الأمنية لمواجهة انعكاسات الوضع المتأزم على الحدود، وكذا مختلف التهديدات اللاتماثلية وتربطها إلى أنه على جميع المستويات لازالت محدودة رغم فعاليتها نوعا ما في مضاعفة الجهود، ولكن هذا لا يكفي، فلا بد من تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي والسعي إلى إنشاء تجمعات إقليمية فرعية على غرار تجمع دول الساحل والصحراء وتفعيل مركب اتحاد المغرب العربي لأنها تهديدات عابرة للحدود ووجب التعامل معها في إطار الإقليم الواحد لتحقيق نتائج على مستوى التعاون الأمني والتبادل الاستخباراتي والمراقبة الحدودية.

4. الخاتمة:

في الأخير يمكننا القول بأنه رغم اختلاف السياقات الأمنية والسياسية في كلاً من تونس ومصر إلا أنّهما تشهدان تهديدات أمنية مشتركة، وانفلات أمني عبر الحدود، وتراكمات ناتجة عن الموروث الذي تركه النظام السابق وما بعد وصول الإسلاميين للحكم الذين لم يكن باستطاعتهم ترميم الشرخ الكبير بين الشعب والقوى السياسية والأمنية أيضا، ولكن ما نود أن نستخلصه من ورقتنا البحثية هو أنّ نتاج ما بعد الحراك العربي سعي هاته الدولتين إلى بناء تصورات أمنية تكاملية للحفاظ على مجالهما الجيو-أمني. وعليه، ظهرت تساؤلات حول مدى جدوى الاستراتيجيات لمجابهة التنظيمات الإرهابية والشبكات الإجرامية، ولمعالجة مسببات زيادتها في المنطقة، وكذا مسألة إعادة ادماج المغرّر بهم من الشباب نتيجة الأوضاع المزرية التي يعيشونها في مجتمعاتهم مما يدفعهم للتجنيد في هاته التنظيمات الإرهابية أو العمل لدى شبكات التهريب، أو عودتهم من تنظيمات خارج الإقليم؛ إلى جانب أزمة اللاجئين سواء من ليبيا، السودان أو فلسطين وزعزعتها للاستقرار الإقليمي ككل.

وهكذا فإنّ منطقة شمال إفريقيا ككل تحتاج إلى تكتل في قواها الداخلية لتعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة التهديدات المشتركة والحد من مضاعفات التأزم الأمني المتصاعدة، وتصل لمرحلة التطبيق للاستراتيجيات التي تعزز من الاستقرار الإقليمي في تلك البيئة الجغرافية القابلة للاختراق من طرف تنظيمات إرهابية وشبكات إجرامية عرفت التكيف فتوافرت البيئة الحاضنة له.

5. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- France 24. (01 ماي، 2015). الدول المغاربية تتبنى إستراتيجية مشتركة للتصدي للجماعات الإرهابية. تاريخ الاسترداد 02 12، 2024، من <https://www.france24.com/ar/20150501-%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8>
- France24. (14 نوفمبر، 2011). النتائج النهائية تؤكد حصول "النهضة" على 89 مقعدا من مقاعد المجلس التأسيسي. تاريخ الاسترداد 02 29، 2024، من <https://www.france24.com/ar/20111114-constitutional-council-tunisia-elections-ennahda-winner-final-results?fbclid=IwAR3wNY8>
- أحمد كامل البحيري. (25 جانفي، 2017). العمليات الإرهابية: المسارات والخصائص منذ يناير 2011. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. تاريخ الاسترداد 02 15، 2024، من https://acpss.ahram.org.eg/b-HA7Y7vdpJfXJI5hQApK7fFvuSS_5eGhp257I
- الانتربول. (2022). التقرير السنوي لعام 2022.
- الجزيرة نت. (2012). محمد مرسي أول رئيس لمصر بعد الثورة. تاريخ الاسترداد 02 10، 2024، من <https://www.aljazeera.net/n%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D9%85%D8>
- المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب. (2018). خريطة حواضن التطرف والإرهاب عام 2018... شمال أفريقيا. ألمانيا وهولندا. تاريخ الاسترداد 02 26، 2024، من <https://www.europarabct.com/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2018-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84>
- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (12 أكتوبر 2016). الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية. تونس.
- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. (2021). التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في الجمهورية التونسية، 2021. معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة و العدالة.
- اليوم السابع. (23 فيفري، 2022). الجيش المصري يحبط عملية تهريب سلاح كبيرة. تاريخ الاسترداد 02 26، 2024، من https://arabic.rt.com/middle_east/1327636-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D8%A8%D8%B7
- أوليفيه سانمارتان. (2022). سيناء: منطقة استراتيجية يسودها التوتر. تأليف هالة وكارين بيومي و بنافلا، أطلس مصر المعاصرة (الصفحات 22-23). مصر/السودان: CEDEJ. تم الاسترداد من <https://catalogue.immateriel.fr/resources/cc/5b/b3bd25546779c1ad31548d64be28e0cfc743053f872229e11ead40eb50fc.png>
- آية نصار، و آخرون. (2012). الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- بلال التليدي. (2012). الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.
- بوابة وزارة الداخلية التونسية. (2022). تم الاسترداد من <https://www.interieur.gov.tn>

- تامر هندواي. (15 01, 2024). اشتباك مسلح على "الحدود بين مصر وإسرائيل".. ومصدر أمني: إحباط محاولة تهريب مخدرات قرب معبر العوجة. صحيفة القدس العربي الإلكترونية. تم الاسترداد من https://www.alquds.co.uk/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%A8%D8%B7-%D9%85%D8%B9%D8%A8%D8%B1/?fbclid=IwAR0Gz_Slp5-1d3tcUFkXvHTSljA
- ريكاردو رينيه لاريمونت، و يوسف محمد الصواني. (2013). الربيع العربي: الإنتفاضة والإصلاح والثورة. تر: لطفي زكراوي. بيروت: منتدى المعارف.
- عادل ماجد. (أكتوبر، 2015). مواجهة الارهاب في سيناء: استراتيجيات الضربات الاستباقية. كراسات استراتيجية، 24(257)، الصفحات 01-39.
- عبد الستار حتيتة. (23 07, 2014). مسؤول عسكري مصري: تهريب السلاح من ليبيا تقف وراءه دول. صحيفة الشرق الأوسط الإلكترونية. تم الاسترداد من https://aawsat.com/home/article/143991?fbclid=IwAR1Dxm2a_8Kqixj-qipjb1NuVrhBTD-wfHlv9UD_F4VjPBizAMManqi0G2nfww6zXoaCbsX4KHIRQ0TrapLIM4sYKrmstMzv0w78Na2-w
- عماد الدين شاهين. (2013). "الثورة المصرية: قوة التعنئة الجماهيرية وروح ميدان التحرير"، في الربيع العربي: الإنتفاضة والإصلاح والثورة. بيروت: منتدى المعارف.
- فتية زماموش. (2013). لحراك الاجتماعي في تونس من خلال الصحافة الجزائرية. الجزائر: منشورات ANEP.
- قانون 94. (15 أوت، 2015). قانون مكافحة الإرهاب. (33). الجريدة الرسمية.
- كمال بن يونس. (07 12, 2023). مؤتمر أمني بتونس: الإنترنت يساعد الجماعات الإرهابية على القيام بهجمات كيميائية وسيبرانية. صحيفة الشرق الأوسط الإلكترونية.
- كمال محمد محمد. (2012). الهوية والثورة. تأليف نادية مصطفى وآخرون، دوائر الإنتماء وتأسيس الهوية. القاهرة: دار البشير.
- محمد جمعة. (ديسمبر، 2015). الجماعات الإرهابية الجديدة في مصر: الأبنية الفكرية والتنظيمية. كراسات استراتيجية، 24(259)، الصفحات 01-45.
- مدونة الخارجية المصرية. (2021). التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية حول مكافحة الإرهاب. تم الاسترداد من <https://mfaegypt.org/2021/08/02/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%DA%D8%A9-%D8%AD-2>
- مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية. (12 أوت 2021). تفسير معمق: ماذا وراء أزمة الحكم في تونس. تم الاسترداد من africacenter.org/ar/spotlight/ar-tunisia-crisis-explainer
- منظمة العفو الدولية. (2013). اللاجئين وطالبي اللجوء يتعرضون للانتهاكات، معاملة وحشية وإختطاف للحصول على الفدية وإتجار بالبشر. المملكة المتحدة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية.
- منظمة سيفرورد Saferworld. (2017). مكافحة الإرهاب في تونس: طريق ممهدة بالنوايا الحسنة.
- منية غانمي. (13 12, 2023). أبراج مراقبة جديدة على طول الحدود بين تونس وليبيا. العربية-نت. تم الاسترداد من <https://www.alarabiya.net/north-africa/2023/12/13/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%88>
- نادية محمود مصطفى. (2014). الثورات العربية في النظام الدولي. بيروت: دار البشير.
- نافذة للفكر. (جوان، 2016). تأثير الأمن في ليبيا على أمن دول الجوار. مجلة الدفاع (359)، الصفحات 76-79.

- هشام العوضي. (جويلية 2013). لإسلاميون في السلطة: حالة مصر. *المستقبل العربي*، الصفحات 27-41.
- يزيد صايغ. (مارس 2018). *الفرصة الضائعة: إصلاح السياسة والشرطة في مصر وتونس*. بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

المراجع باللغة الأجنبية:

- LE BRAS, G. (2016). *Le paradoxe tunisien : pourquoi tant de djihadistes ?* Les carnets du CAPS.
- Crisis group Middle East/North Africa. (november 2013). *Tunisia's borders : jihadism and contraband*. Brussels.
- DOXSEE, C., & PALMER, A. (February 2024). *Global terrorism threat assessment 2024*. Washington: CSIS transnational threats projects.
- g5sahel. (2016, 09 06). *Libye:Paris avertit d'un risque d'éparpillement des jihadistes en Tunisie et Egypte*. Consulté le 01 12, 2024, sur <https://www.g5sahel.org/libye-paris-avertit-d-un-risque-d-e-parpillement-des-jihadistes-en-tunisie-et-egypte/>
- kkkk. (5555). uuuu.
- MAGED, A. (2015). The Impact of Religion on Military Self-Interest in Accountability: An Islamic Shari ah Perspective. Dans M. B. SONG, *Military Self-Interest in Accountability for Core International Crimes* (éd. Torkel Opsahl Academic EPublisher , pp. 141-166). Brussel.
- SENIGUER, H. (2012). Les islamistes à l'épreuve du printemps arabe et des urnes : une perspective critique. *L'Année du Maghreb*, 8, 67-86.
- WESTENBERGER, K. (january 2019). *Egypt security paradox in Libya*. Charles University.